



Iraqi exiles to Hengam Island 1920: A documentary study

Researcher Hussein Saleh Shanna

University of Wasit - University Presidency - Student Affairs Department

E-Mail: std2023.hshina@uowasit.edu.iq

Received. Jul.6, 2026

Revised Aug 23, 2026

Accepted Aug.30, 2026

Online October1, 2026

ABSTRACT

This study examines the policy of exile adopted by the British authorities in Iraq in 1920 after reneging on their promises to grant Iraqis the right to self-determination and establish an independent national government, while consolidating the Mandate system and strengthening their control over the country. The British authorities arrested and deported a number of prominent religious and nationalist figures to Henjam Island in the Arabian Gulf to eliminate political opponents and isolate them from their popular support, hoping to suppress the growing nationalist movement. The study relies on official British documents to analyze the motives behind this policy and the mechanisms through which it was implemented. However, these repressive measures failed to achieve their intended objectives. Instead, they intensified popular opposition, strengthened cooperation among nationalist forces, and contributed to the outbreak of the 1920 Iraqi Revolution, which represented a comprehensive expression of Iraqi resistance to British occupation and its coercive policies.

Keywords:

Henjam Island, Exile, British Mandate, the 1920 Iraqi Revolution.

العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام قبيل ثورة 1920 دراسة وثائقية

م.م حسين صالح شنه

جامعة واسط- رئاسة الجامعة-قسم شؤون الطلبة

الملخص

يسلط البحث الضوء على سياسة النفي التي انتهجتها السلطات البريطانية في العراق سنة 1920 بعد تنصلها من وعودها السابقة بمنح العراقيين حق تقرير المصير، وإقامة حكومة وطنية مستقلة، وسعيها لترسيخ نظام الانتداب، وإحكام سيطرتها على البلاد. ولجأت بريطانيا إلى اعتقال وإبعاد عدد من الشخصيات الدينية والوطنية المؤثرة إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي بهدف تصفية خصومها السياسيين، وعزلهم عن قواعدهم الشعبية أملاً في إخماد حركة الاحتجاجات الوطنية المتصاعدة. واعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية الرسمية للكشف عن دوافع تلك السياسة وآليات تنفيذها. إلا أن الإجراءات القمعية لم تحقق أهدافها، بل أسهمت في تعميق الرفض الشعبي، وتوحيد القوى الوطنية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اندلاع ثورة العشرين، بوصفها تعبيراً شاملاً عن رفض الاحتلال البريطاني وسياساته التعسفية في العراق..

الكلمات المفتاحية: جزيرة هنجام، النفي، الانتداب البريطاني، ثورة العشرين.



المقدمة :

المقدمة:

شكل الاحتلال البريطاني للعراق عقب الحرب العالمية الأولى منعطفًا مفصليًا خطيرًا في تاريخ البلاد السياسي والاجتماعي، إذ سعت السلطات البريطانية إلى فرض هيمنتها الإدارية والعسكرية، الأمر الذي أثار استياء العراقيين نتيجة فرض الضرائب والتدخل في شؤون المجتمع وتقييد الحريات العامة. ومع تصاعد الوعي السياسي، برزت دعوات وطنية قادها رجال الدين وزعماء العشائر والوجهاء والمتفقون للمطالبة بإنهاء السيطرة البريطانية، وفي ذلك السياق اندلعت ثورة العشرين سنة 1920 بوصفها تعبيرًا جماعيًا عن رفض الانتداب البريطاني، فقابلتها السلطات البريطانية بإجراءات قمعية شملت الاعتقالات والأحكام العرفية وسياسة النفي والإبعاد السياسي لعزل القيادات الوطنية عن قواعدها الشعبية. وكانت جزيرة هنجام في الخليج العربي إحدى أبرز محطات النفي التي أرسل إليها عدد من رجال الدين والشخصيات الوطنية قبل الثورة وبعدها، بهدف الحد من تأثيرهم السياسي، وجاء اختيار موضوع الدراسة لما مثلته سياسة النفي في جانب مهم من أساليب سلطات الاحتلال في العراق لقمع النشاط السياسي والوطني المناهض لوجودها، وتمثلت اشكالية الدراسة في التساؤل؛ هل نجحت سلطة الاحتلال البريطاني عبر سياسة الاعتقال والنفي الاستباقية للرموز الوطنية في كبح جماح الحركة الوطنية العراقية، أم أن هذه السياسة تحولت إلى عامل مهم اسهم في اندلاع ثورة 1920؟ وللاجابة على اشكالية الدراسة يطرح البحث عدة أسئلة: ما هي المعايير والظروف السياسية التي اعتمدتها سلطات الاحتلال البريطاني في اختيار المنفيين إلى جزيرة هنجام؟ وكيف كانت طبيعة الأوضاع المعيشية والأمنية للمنفيين العراقيين في معتقل هنجام؟ وكيف تفاعلت الجماهير والقوى الوطنية داخل العراق مع نبأ اعتقال ونفي قياداتها؟ ما العلاقة المباشرة بين تفرغ الساحة العراقية من قياداتها المعتدلة وسقوط الخيار السلمي لصالح خيار الكفاح المسلح في ثورة 1920؟ ويهدف البحث إلى تتبع حصر وتوثيق أسماء المنفيين إلى جزيرة هنجام قبيل الثورة، ومحاولة تحليل السياسة الأمنية البريطانية ومدى إسهام تقارير الضباط السياسيين في توجيه قرارات النفي، وتتبع أهمية البحث من تسليط الضوء على ملف المنفيين العراقيين إلى جزيرة هنجام قبيل اندلاع ثورة العشرين في 30 حزيران 1920، كونه لم يُسلط الضوء على تفاصيله بشكل كاف في أدبيات ثورة 1920؛ إذ ركزت أغلب الدراسات على اسباب الثورة والمواجهات العسكرية المباشرة، بينما تُبين هذه الدراسة ان بريطانيا انتهجت سياسة "الحرب الوقائية" عبر سلاح الاعتقال والنفي القسري، ومن جانب آخر بينت مدى وعي وتماسك القيادات الوطنية العراقية في مواجهة أساليب الاعتقال والنفي والقمع، واثره في تحفيز الثورات بدلًا من إخمادها. واعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية الرسمية والمراسلات الإدارية والتقارير السياسية وبالأخص سجلات مكتب الهند، والمصادر العربية والأجنبية المعاصرة، بهدف دراسة ظروف الاعتقال والنفي، والتعريف بأبرز الشخصيات المنفية ضمن الإطار الزمني للدراسة، وتحليل الأهداف السياسية البريطانية وبيان أثر هذه السياسة في مسار الحركة الوطنية العراقية خلال سنوات الاحتلال الأولى.

أولاً- السياسة البريطانية في العراق قبيل فرض الانتداب 1920: اعلنت بريطانيا سياستها الجديدة في العراق بعد مؤتمر سان ريمو في 26 نيسان 1920، وتطبيق مبدأ الانتداب⁽¹⁾ على العراق، جاء ذلك بعد ان شكلت الحكومة البريطانية لجنة⁽²⁾ اجرت استطلاعًا في

1() الانتداب نظام دولي استعماري أُقرّ بعد الحرب العالمية الأولى في عصبة الامم، وبموجبه فوضت بريطانيا وفرنسا لإدارة شؤون الأراضي التي انثرت من الدولة العثمانية. وُظف هذا النظام سياسيًا وعسكريًا للسيطرة على مقدرات العراق وبلاد الشام، أدى إلى تأسيس مجموعة دول: العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، وجاء في مادته الأولى تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن حفظ السلام وتحقيق تقدم السكان، وستقوم خلال سنتين من تاريخ الإقرار النهائي للانتداب بوضع قانون أساسي يدخل حيز التنفيذ بعد

عدة مدن عراقية لجس نبض الشارع العراقي في ربيع عام 1919 بخصوص شكل الحكم الذي يريدون من حيث حدود البلد، وهل يرغب الشعب بحاكم عربي على رأس السلطة ومن يفضلون؟ وذكرت اللجنة ان الراي العام يؤيد دولة تمتد من شمال الموصل حتى الخليج الا ان الاقليات وخاصة اليهودية والمسيحية تؤيد الحكم البريطاني المباشر، وان الأغلبية ضد التعيين الفوري لأمر عربي، إلا أن أقلية مؤثرة في بغداد والمدن الدينية الشيعية مثل كربلاء والنجف والكاظمية كانت تؤيد مثل هذا التعيين، وذكرت اللجنة ان الاستطلاع اثار قدراً كبيراً من الحماسة والانفعال في المدن العراقية، بل أدى إلى بروز النزعة الدينية المتعصبة، وجاء في تقريرها "لقد اخترنا بالفعل مدى النفوذ الذي يستطيع هؤلاء ممارسته في بغداد والنجف وكربلاء من خلال إثارة المشاعر الدينية والقومية"⁽³⁾ واتهمت اللجنة رجال الدين بقوة التأثير العاطفي والتحريض الديني، وكانت تعتقد يمكنهم ذلك عبر إمكانات الفساد والإغراء لعامة الناس؛ وامتعضت اللجنة وصف رجال الدين قبول الوصاية من دولة مسيحية على أنه خيانة للدين والقومية (IOR, 1920, p. 9).

ويبدو أن تلك النزعة الدينية في المدن ذات القدسية الدينية وخاصة الشيعية كانت تخشاها بريطانيا ولم تراع تطلعات النخب السياسية وعامة الشعب بوطن مستقل وعدت نشاطهم تحريضاً عبر وسائل تراها غير مشروع، وهذا بحد ذاته يندرج ضمن سياسة قمع الحريات وتكميم الأفواه التي ادعت بريطانيا انها جاءت لتخليص البلدان المحررة منها.

واوصت اللجنة بضرورة فرض الانتداب واصدرت مجموعة من التوصيات لإدارة الوضع الجديد وسن دستور مؤقت يوجب تأسيس مجلس دولة من اعضاء بريطانيين وعرب، فضلاً عن مجلس تشريعي منتخب على ان يقوم في سنتين بوضع قانون اساسي للبلاد، وعلى الرغم من تكتم البريطانيين عن تلك الخطة التي ارادت الحكومة البريطانية التريث في تطبيقها بعد ان تكتمل بنود الانتداب بشكلها القانوني بمصادقة مجلس العصبة عليه، الا ان الشارع العراقي علم بما يحاك له سرّاً؛ فبدأت تتعالى الاصوات الراضية للسياسات البريطانية في بغداد تحديداً، اذ بدأت على شكل تجمعات دينية في ليالي الجمع من كل اسبوع لتوعية الاهالي من قبل بعض رجال الدين والمتقنين وحذرتهم من مغبة ما تصبو اليه بريطانيا ووجهت سلطات الاحتلال في بغداد في 19 ايار 1920

موافقة مجلس العصبة، وبعد ان تتمكن الدول من وادارة شؤونها، عندئذ توصي الدولة المنتدبة بقبولها عضواً في مجلس عصبة، (مفرج، 1933، الصفحات 11-16) ؛ (IOR, 1920, p. 84).

(2) ضمت اللجنة بونهام كارتر رئيساً والمقدم هاول سكرتير الايرادات والرائد تايلر الضابط السياسي في الحلة والمقدم سي بلفور قائد عسكري في بغداد والرائد دبليوبولارد نائب رئيس الايرادات سكرتير اللجنة (IOR, 1920, p. 13).

(3) لفتت اللجنة الانتباه تقريرها الذي أرسل إلى وزير الدولة لشؤون الهند- لندن في 26 نيسان 1920 حول سبب طبيعة النزعة الدينية في العراق اذ جاء فيه "الطائفة الشيعية تعرضت للاضطهاد عبر أجيال عديدة، فلم يكن معترفاً بها في المدارس أو المحاكم، كما أقصي علمائها من المنافع العامة"، غير ان اللجنة تخوفت من العقائد الشيعية كونها "تعد مصدرًا محتملاً للصعوبة لأي حكومة، إذ يدعى أن قرارات المجتهدين تعلو على قرارات أي سلطة مدنية"، واعترفت اللجنة بوجود ميل نحو تقارب الشيعة والسنة، وبيدوان ذلك لم يرق لها اذ عده وجود الاحتلال البريطاني سبباً للتقارب، فيذكر التقرير اعلاه ان البريطانيين اذا انسحبوا من العراق "فستقع قطيعة وصادم مفتوح بين الطائفتين سريعاً"، علما ان بريطانيا نفسها تبنت سياسة فرق- تسد في البلدان التي استعمرتها وخاصة العراق (IOR, 1920, p. 18).

بلاغاً موجهاً إلى أهالي بغداد بخصوص استغلال البعض المناسبات والموالد الدينية⁽⁴⁾ "بإثارة العامة ضد الحكومة وبث الفوضى" ولكي لا يؤخذ على الحكومة البريطانية انها بالصد من حرية الرأي بررت اللجنة ذلك بأنها منحت الحرية للعراقيين لكن البعض اساء استخدامها اذ جاء في تقريرها "أن هذه الحرية الممنوحة قد أسيء استخدامها، وإن الجبهة قد ضلّوا بفعل وقاحة المحرضين" لذلك قررت سلطات الاحتلال حضر تلك التجمعات التي اتخذت طابعاً سياسياً تحريضياً ضدها، عدا التي تتوافق مع القانون التركي النافذ (IOR, 1920, p. 656).

ادركت بريطانيا قبل أسابيع من اندلاع ثورة العشرين أن إعلان الانتداب سيقابل بالرفض من القوى الوطنية العراقية التي كانت تُعَيّ الاطماع الاستعمارية في بلاد الرافدين (سلمان، 2025، صفحة 472) وجاء في برقية من المفوض المدني في بغداد موجهة الى وزير الدولة لشؤون الهند، في 9 حزيران 1920، اقترح عليه ما تتطلبه المرحلة القادمة بعد فرض الانتداب "من المتوقع أن يثير ذلك احتجاجات شديدة من قبل المتطرفين الذين يطالبون بالاستقلال الكامل" لذا حاول الجمع بين سياسة التهدئة عبر الوعود بإرسال وفد عراقي إلى لندن بعد ان اقترح عليه "الإحياء بإرسال وفد من بلاد ما بين النهرين، لا يزيد عدد أعضائه على ثمانية أشخاص من مختلف مناطق البلاد.. لعرض آرائهم أمام حكومة جلالة الملك" مُعتقداً ان تلك الخطوة تعطي انطباعات إيجابية من حيث ان بلاده وصلت الى أقصى ما يمكن الوصول إليه في سياسة المصالحة، ليكون مبرراً باتخاذ إجراءات صارمة ضد العناصر المعارضة وقمعها ان تطلب الامر، وكان يعتقد ان تنفيذ تلك الاجراءات من شأنها رفع معنويات المعتدلين مما يسهل تشكيل حزب وسطي مساند للتطلعات البريطانية، يُظهر ذلك جلياً أن إعلان الانتداب البريطاني على العراق لم يكن سوى غطاءً شكلي لتمير نية الإدارة البريطانية المبيتة في إحكام فرض سيطرتها وإشرافها المباشر على البلاد (IOR, 1920, p. 84).

ثانياً: تصاعد الحركة الوطنية والإجراءات البريطانية القمعية في الحلة وكربلاء (ربيع 1920).

1 - بداية الحركة الوطنية في بغداد: بدأت تتعالى اصوات المعارضة الوطنية في بغداد، التي تعد مركزاً رئيسياً للنشاط السياسي لأنها مدينة متعددة الاعراق والاديان والطوائف فتحالف علماء الشيعة والسنة مع القوميون وشكلوا جبهة مشتركة لتوحيد مطالبهم والضغط على سلطة الاحتلال البريطاني (FO, 1919, p. 5)، وذكر تقرير استخباري بريطاني ان ذلك التحالف عزز من سلطة رجال الدين الشيعة في النجف وكربلاء والكاظمية وفتح لهم افق الاهتمام بالشؤون السياسية مما يعد خطراً وشيخاً يعكر صفو سلطة الاحتلال (FO, 1920, p. 21).

حظيت مطالب المتحالفين بتأييد واسع في بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف وسامراء وغيرها من مدن العراق؛ اذ كانت تنادي باستقلال العراق بولاياته الثلاثة (بغداد والموصل والبصرة) وتعيين امير اوحاكم عربي على راس السلطة، لكن تقاطعت تلك المطالب مع تطلعات ورغبات الحاكم المدني ارنولد ولسن⁽⁵⁾ (Arnold Wilson) اذ رفض مطالبهم لان الادارة الاستعمارية تنظر للدولة المستقبلية في العراق في طريقة وشكل ومضمون يختلف عن الذي يريده الوطنيون العراقيون، وجاء في تقرير بريطاني ان

(4) بدأت الحفلات الدينية المشتركة بين المسلمين السنة والشيعة احتفاءً بالمولد النبوي ابتداء من 16 نيسان 1920 بداية شهر رمضان وكانت تقام في جوامع الطرفين بالتناوب بدعوى مشاركة من قبل الطائفتين تُلقى فيها الخطب والقصائد الوطنية من اجل احياء الدين والشرعية مما شكلت مصدراً للقلق لسلطات الاحتلال البريطاني (ايرلاند، 1949، صفحة 203).

(5) ارنولد ولسون (1883-1940) ولد في انكلترا وتلقى تعليمه في كلية كليفتون العسكرية عمل ضابطاً في الجيش البريطاني في الهند عام 1904، وعين قنصلاً في المحمرة ١٩٠٩ وبو شهر 1912 وانضم القوات الهندية في حملة بلاد الرافدين 1914 وعمل نائباً للسير برسي كوكس، ثم حاكم مدني للعراق 1918-1920، والتحق بسلح الجو الملكي وقتل عام 1940 بعد ان أسقطت طائرته فوق ألمانيا، (عقيقي، 1964، صفحة 521).

ولسن ابلغ وزير الدولة لشؤون الهند رداً على مقترحه ان تكون بلاد الرافدين السفلى والعليا بالتناظر مع سوريا تحت حكم ابناء شريف الحجاز، وابعاد العراق عن اي تسوية شريفية (FO, 1918, p. 12298).

ازداد ضغط المعارضة الوطنية واثمرت جهودها فيما بعد بتشكيل لجنة سُميت بلجنة المندوبين⁽⁶⁾ رفضوا مشروع الانتداب بعد اقراره في سان ريمو في 26 نيسان 1929، وحاولوا مقابلة الحاكم المدني للاستيضاح من نوايا الحكومة البريطانية وبحسب البرقية التي ارسلها المندوب السامي الى مكتب الهند في الثالث من حزيران 1920 فانه قَبِلَ طلبهم ودعاهم لاجتماع مع عدد من وجهاء بغداد⁽⁷⁾ قائلاً "طلب مني خمسة عشر شخصاً كانوا من العناصر المحرصة على تلك الاضطرابات أن أستقبلهم بغية مناقشة مستقبل الحكومة الوطنية. وقد وافقت على ذلك، ودعوت نحو خمسة وعشرين من وجهاء المدينة الآخرين، بمن فيهم اليهود والمسيحيون، للحضور" (IOR, 1920, p. 385).

افتتح المندوب السامي خطابه بالاعتذار من الحضور بان ظروف خارجة عن ارادة بريطانيا حالت دون تشكيل حكومة مدنية في العراق، مع تهديد مبطن للمندوبين الرافضين للانتداب قائلاً "احذركم ان كل تحريض على العنف او الاخلال بنظام البلاد سيقابل بالحزم والعزم من السلطين العسكرية والملكية" (ويلسون، 1971، صفحة 63)، قدم المندوبون مذكرة الى ويلسون، طالبوا فيها بإقامة مؤتمر وطني عراقي يتم انتخاب أعضائه وفق القانون العثماني، وطالبوا بحرية الصحافة، وقد وعدهم برفع الطلبات لحكومته للنظر فيها "وعدت بأن أحت حكومة جلالة الملك على تسريع الإجراءات قدر الإمكان؛ كما أوضحت فيما يتعلق بحرية الصحافة أن أحكام القانون التركي النازمة لهذا الشأن يجري تطبيقها حالياً" (IOR, 1920, p. 782).

اوضح المندوب السامي في برقية لمكتب الهند في الثالث من ايار 1920 ان الحركة الوطنية العراقية أصبحت أكثر تنظيماً وتشدداً، وان قاداتها يسعون إلى تشكيل هيئة منتخبة تعلن استقلال العراق وترفض الانتداب، على غرار سوريا اذ جاء فيها "من المحتمل وفي ظل المزاج الحالي، فإن أي اقتراح بأن يخضع البلد ولو لفترة محدودة، لدستور مؤقت لم يُستشر الناس بشأنه، سيُقابل من جانب الوطنيين بإعلان الاستقلال". كما أشار إلى أن تأخر بلاده بالإيفاء بوعودها حول مستقبل العراق ساهم في تأجيج الرأي العام وتقوية

6) ضمت اللجنة مجموعة من الوطنيين والوجهاء ورجال الدين وهم سيد محمد صدر الدين، يوسف السويدي، عبد الوهاب النائب وسعيد النقشبندي والسيد عبد الكريم الحسني ورفعت الجادرجي وعبد الرحمن الحيدري وفؤاد الدفترى وأحمد الشيخ داود وأحمد الظاهر وياسين الخضير والسيد محمد مصطفى خليل وجعفر الحاج أبو التمن، علي البازركان، وردت اسأؤهم وتوافقهم في وثيقة بريطانية عند رفع طلباتهم الى المفوض المدني في بغداد (IOR, 1920, p. 424).

7) جاء اختيار ولسن لشخصيات تربطها علاقة ودية مع سلطات الاحتلال رغبة منه في استخدامهم لغرض توضيح الهوة او الفجوة بين الآراء التي يتبناها وبين الآراء التي يؤمن بها القوميون ليكونوا نداً لهم (لونكريك، 1988، صفحة 196)، بينما يذكر لنا محمد علي كمال الدين في كتابة معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى ان عدد المدعويين عشرون شخصاً وما ان علم المندوبون الخمسة عشر بنوايا ولسن عقدوا اجتماعاً مع المدعويين وتذكروا معهم في اهمية اللقاء وما يريده المفوض المدني من شق وحدة الصف وعزل الطوائف العراقية بعضها عن الآخر، فقرروا بالإجماع مطالبة سلطات الاحتلال باستقلال البلاد التام بدون حماية او وصاية فكانت تلك الحادثة اول نقطة تحول في تاريخ العراق السياسي الحديث يتفق فيها جميع ابناء المذاهب والاديان على مطلب موحد حيث رأى اليهود والنصارى ان فتوى الامام الشيرازي اوصت بالمحافظة على اموالهم واعراضهم وانفسهم (كمال الدين، 1971، صفحة 220).

الحركة القومية⁽⁸⁾، واضاف، ان ارغام السكان على قبول وجهة نظر بلاده سئُصوّر على أنها تتعارض مع الإعلان الأنجلو-فرنسي⁽⁹⁾، كونه أسيء فهم معناه الحقيقي وجرى تحريفه بصورة كبيرة مما سيؤدي إلى زيادة تصلب الرأي العام ضد البريطانيين، لذلك رأى ان أفضل وسيلة لاحتواء الوضع إعلان نية بلاده تشكيل جمعية تأسيسية عراقية بعد فرض الانتداب، من أجل تهدئة العراقيين ومنح الحكم البريطاني مظهرًا شرعيًا (IOR, 1920, p. 782).

رفضت الحكومة البريطانية مطالب المندوبين حتى يتم وضع شروط الانتداب، جاء ذلك على لسان المفوض المدني بعد البرقية التي وصلته من مكتب الهند التي تضمنت خطابا من الملك البريطاني وافق في مضمونه على قرار عصبة الأمم بشأن استقلال العراق وتنظيم حكومته، واضاف مكتب الهند انه طلب من حكومة جلالة الملك تشكيل مجلس عام للعراق يمثل أمة العراق، لكنها اعتذرت واقترحت تأجيل تشكيله حتى حلول فصل الخريف القادم، وعندما علم المندوبون امتنعوا وكرروا مطالبهم بتأليف مجلس عام في العراق ليقرر شكل ونوع الحكم من اجل طمأنة الشعب العراقي، الا ان الحكومة البريطانية لم تكثرث للامر (IOR, 1920, p. 424).

2 - بداية الحركة الوطنية في الفرات الاوسط:

شكلت مدن الفرات الاوسط وعشائرها نواة للمعارضة الوطنية العراقية، وأسهمت توجيهات المرجع الديني الميرزا محمد تقي الشيرازي⁽¹⁰⁾ في تنظيمها باعطائها طابعا شرعيا متسلحا بفتواه الشهيرة. فأظهرت العشائر روحًا وطنية في توحيد مطالبها ونسقت تحركاتها فيما بينها تنسيقا عاليا وكان ذلك نتاج لتوجيهات المرجعية الدينية، فأغاض ذلك سلطات الاحتلال التي وصفت المظاهرات والاحتجاجات بانها نتاج محرضين قادمين من النجف وكربلاء، جاء في برقية رفعها المفوض المدني في بغداد الى مكتب الهند في 4 حزيران 1920، اقترح على حكومته لكبح جماح تلك القوى "إجراء اعتقالات في النجف وكربلاء، اللتين تحولتا إلى مركز لنشاط تحريضي قوي مؤيد للأتراك ومناهض للبريطانيين". (IOR, 1920, p. 425).

لم يفسر البريطانيون الاحتجاجات في المدن العراقية بانها حركات للمطالبة بالحقوق المشروعة، بل وصفتهم بانهم مأجورون ينفذون اجندة اجنبية لزعزعة الامن والاستقرار، جاء ذلك في برقية مرسله من المفوض المدني إلى وزارة الخارجية البريطانية، والى وزير الدولة لشؤون الهند في ١٠ تموز ١٩٢٠ تضمنت تقييما موجزا للوضع، وحذرت من ان العوامل الخارجية اثرت على الداخل العراقي وخاصة الثورتين السورية والمصرية ونشاط الاتراك والمد البلشي، وطالب ايضا بتعزيز قواتهم في العراق، واقترح على حكومته

(8) جاء في برقية مرسله من المفوض المدني- بغداد إلى وزير الدولة لشؤون الهند، بتاريخ 18 حزيران 1920 حذر فيها من خطر المد القومي على العراق "أن استمرار تمثيل القوميين العراقيين لحكومة دمشق في دير الزور يعرقل التهدئة، لذلك نوصي بالضغط على الأمير فيصل لاستبدالهم بشخصيات سورية أكثر تعاونًا وأقل ارتباطًا بالعراقيين وبإثارة الاضطرابات في البلاد" (IOR, 1920, p. 98).

(9) نصّ الإعلان الأنجلو فرنسي الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ على أن شكل الحكم الذي سيتم إقامته يجب أن يتم اعتماده بالإرادة الحرة للشعب ويخضع هذا بالضرورة لأحكام ميثاق عصبة الأمم الذي ينص على خضوع الشعوب لوصاية الدولة المنتدبة (IOR, 1920, p. 8).

(10) محمد تقي الشيرازي (1840-1920) ولد في مدينة شيراز في ايران لاسرة علمية دينية هاجر الى كربلاء في عام 1855 ودرس في حوزتها، ثم انتقل الى سامراء وبقي حتى عام 1917، وانتقل الى الكاظمية المقدسة ومنها الى كربلاء في شباط 1918 اصبح زعيما للحوزة العلمية بعد وفاة كاظم اليزدي في نيسان 1919، توفي في كربلاء، للمزيد ينظر: (الجبوري، 2006، الصفحات 43-11).

لإيقاف المد الخارجي وخاصة البلشفي، ارسال قوات بريطانية تتمركز في القوقاز وبحر قزوين، وفي برقية من المفوض المدني في بغداد الى مكتب الهند في 5 اب 1920 عن أسباب ثورة العشرين جاء فيها "هنالك تدفقاً مستمراً للدعاية من سوريا وتركيا، مدعومة بأموال وفيرة .. حيث كان القادة ذوو النزعة العاطفية دائماً متعاطفين إلى حد ما مع فكرة الدولة الإسلامية الخالصة، لكن لم يصبح التحرك خطيراً إلا عندما أثبت أعداؤنا في سوريا لشعب بلاد ما بين النهرين أنه يمكن إزاحتنا من قبل تكتلات فاسدة"، و اضاف التقرير ان إعلان شروط السلام مع تركيا أسهم في تنامي النفوذ التركي في العراق، وارسال اموال الى المعارضة العراقية "نعلم أن 7000 قطعة من الذهب التركي وصلت إلى المتطرفين في كربلاء خلال شهري ايار وحزيران 1920" وأشار التقرير الى عامل اخر اكثر خطورة هو الصحافة والاعلام؛ اذ جاء فيه "القتل الأمريكي ومواطنون أمريكيون آخرون.. يحرصون على نقل جميع الإشارات في الصحافة الإنجليزية التي لا تصب في مصلحة السياسة المحلية والإمبراطورية لحكومة جلالة الملك إلى المتطرفين بالتفصيل، ولا سيما مقالات صحيفة التايمز التي يستشهد بها المتطرفون بحرية في خطاباتهم ومحادثاتهم العامة" (IOR, 1920, p. 660). كما استبعد التقرير وجود أسباب اقتصادية مباشرة للثورة فجاء فيه "لا أعتقد ان لدى المتمردين أي مظالم زراعية؛ فالضرائب خفيفة والمحصول وفير ولو كانت هناك أي مظالم من هذا القبيل، لما انحصرت بؤر الاضطراب، أن هذا الأمر لم يكن ليشكل بحد ذاته سبباً للانتفاضة" (IOR, 1920, p. 622) وانتقد المفوض المدني حالة التراخي وكثرة الوعود التي ابدتها الحكومة البريطانية في التعامل مع تلك المتغيرات وتأثيرها السلبي على سكان العراق⁽¹¹⁾؛ اذ نقل صورة واقعية لما يدور في خدجات العراقيين فجاء في تقريره "في وقت تعيش فيه عقول السكان حالة من التشوش بسبب تصريحات حكومة جلالة الملك، وقد بدت التصريحات بعيدة عن حقائق الحياة في البلاد، فلم تلقَ قبولا شعبياً يُذكر، بل أسهمت في إثارة الفرقة والانقسام" (IOR, 1920, p. 428).

3 - اتهامات البريطانيين للمرجعية الدينية بالتحريض ضد الحكومة:

رغم مراقبة البريطانيين المستمرة لحركة الشارع العراقي وتخوفهم من اندلاع انتفاضة عراقية بعد فرض الانتداب، فإن تقديراتهم لم تكن دقيقة لاعتمادها على معلومات وقّرها أشخاص موالون لهم، اذ ورد في برقية من المفوض المدني في بغداد الى مكتب الهند في 11 حزيران 1920 انه زار مدينة الحلة، والتقى مع شيوخ بارزين فيها وكذلك بمسؤولين سياسيين بريطانيين في كربلاء والنجف، وذكر ان ابن المجتهد الاكبر بذل جهوداً في كربلاء لحشد الرأي العام ضد الانتداب، لكنها لم تحقق نجاحاً ملموساً، وبعث برسائل تحث قبائل وأهالي النجف على اتباع مثال بغداد والانتفاض ضد البريطانيين، لم يكن تصور المفوض المدني دقيقاً عندما ذكر ان هناك مؤشرات على أن "سكان المدن يستأوون من تدخل رجال الدين في سياسات دول الحلفاء وهم الآن غير راغبين في اتخاذ أي إجراء على الإطلاق.. وعن رضاهم عن الشكل الحالي للحكومة" فيما ثبت لاحقا ان اهالي النجف، وكربلاء لهم موقف مغاير لسياسات الاحتلال البريطاني، ولفت الانتباه الى ان الزعماء الذين التقى بهم حذروه من التحركات في بغداد، ما لم يتم كبجها، ستنشر لا محالة، ودعوا البريطانيين الى التعامل بحزم مع المعارضين، وجاء في تقييمه للمعارضين "لا يملكون أي سياسة بناءة على

(11) ادلى لونكريك ايضا برأي مطابق لما ذكره المفوض المدني في بغداد في انتقاد الحكومة البريطانية والقاء اللوم عليها بشأن موقفها من اندلاع الثورة العراقية لعدم ايفائها بوعودها وانتهاجها سياسة التسوية والمطالبة فيقول "لوان الحكومة البريطانية بما توفرت لديها من معلومات وافية وقوية وبعيدة عن نطاق ضيق التفكير، قد اقدمت على اتخاذ قراراتها بمزيد من الحكمة والسرعة ولوامكن ابراز خطة لإقامة حكومة ذاتية عراقية الى حيز التنفيذ.. ولو قُصِّت إجراءات اللجنة التي تالتت لهذا الغرض ..لامكن التغلب على الاحتجاجات.. وربما لو أُعيد السير برسي كوكس الى بغداد لوحدث كل ذلك لامكن آنذاك تجنب الكثير من المتاعب والخسائر" (لونكريك، 1988، صفحة 169).

الإطلاق ورفضوا اعطاء توضيحا لشكل ومضمون الحكومة التي يرغبون بها، باستثناء إعلانهم أنهم سيتبعون الطريقة السورية" (IOR, 1920, p. 852). يُعبر هذا الاتهام عن استراتيجية استعمارية تقليدية تُسقط الفجوة الإدارية المبكرة على كفاءة الشعب العراقي، لتصوير الاحتلال كضرورة بديلة عن خيار الحكم الذاتي.

وجهه المفوض المدني في بغداد الاتهام الى الميرزا محمد تقي الشيرازي وابنه محمد رضا في بث الدعاية المناهضة لسلطات الاحتلال بعد وصوله الى كربلاء والسبب "إن وفاة رئيس المجتهدين السابق، السيد محمد كاظم اليزدي، والتي فتحت الباب أمام ميرزا محمد تقي، شجعت ميرزا محمد رضا على شن حملة دعائية عدائية للغاية ضد الحكومة الحالية" وانتقد نجله محمد رضا بأنه "لم يتلق أي تعليم يُذكر يؤهله ليكون عالم دين أو حتى طالباً في اللاهوت، اختار السياسة كمجال نشاطه الحصري، وهدفه الأسمى هو صنع اسم لنفسه بأي وسيلة كانت" واتهمه بانضمامه إلى القوات التركية في المدة 1914-1915 كممثل لوالده، وأنه حرّض الشعب على حرب البريطانيين وعدّها واجب شرعي مقدس، وانتقد أنشطته السياسية كونه ينتقد أي إصلاحات تُدخلها الإدارة البريطانية سواء في القضايا القانونية أو البلدية أو الإدارية وحاول تصويرها على أنها مرفوضة لدى عامة الناس وكان يهول الأحداث، ويبحث عن شكاوى ضد الإدارة ويضخمها قدر الإمكان، كما استغل أي حدث صغير في أقصى بقاع بلاد ما بين النهرين، وصوّر الحكومة دائماً على أنها ضعيفة (IOR, 1920, p. 609).

اعطى المفوض المدني أمثله على ذلك "مثل سوء المعاملة المزعم لبعض السجناء على يد الإيرانيين في قزل هوب، أو بالجهود التي بذلتها الشرطة للحفاظ على النظام عند رأس الجسر في بغداد، أو حتى بتنظيم عملية بيع اللحوم من قبل البلدية في البصرة" واتهمه أيضاً باستغلال تلك الحوادث لتكون ذريعة ضد الحكومة حتى يعرضها على الناس بالأسلوب الذي يخدم أهدافه الخاصة، وصوّر موقفه بأنه عدائياً وغير قابل للمساومة وكان دائماً يقابل الود بالجفاء، "بل إنه كلما لمس أي ميل من جانب الإدارة المحلية لإبداء الاعتبار والود تجاهه ازداد جرأة في التمادي" واتهمه بتنصيب نفسه زعيماً للعناصر الساخطة في جميع أنحاء بلاد الرافدين، فكان يرفع أي حركة من شأنها تقويض نفوذ الإدارة الحاكمة، وكان يسارع إلى إعلان نفسه حامياً لأي شخص لديه شكوى ضد تلك الإدارة، واستمر التقرير ينتقد أداء الميرزا محمد رضا، رغم أن تلك الاتهامات رآها البعض ماهي إلا من باب تحمّل المسؤولية الدينية والأخلاقية واغاثة الملهوف والمظلوم الذي سلب حقه املاً في استرداده، ومن غير اللائق وصف الجماهير المؤيدة له وللمرجعية الدينية بأوصاف بذيئة إذ قال "وقد مالت الجماهير الجاهلة بطبيعتها إلى استغلال الرعاية والعطف اللذين أسبغهما عليهم ميرزا محمد رضا مجاًناً، فكانوا يهتفون له فوراً باعتباره الزعيم الوطني كلما وجدوا أنفسهم في مأزق أو مواجهة مع الحكومة المحلية" (IOR, 1920, p. 611).

فسر المندوب السامي أن سياسة الميرزا محمد رضا كانت عاملاً رئيسياً في تشجيع الناس على ارتكاب المخالفات واللجوء إلى وساطته كلما وقعوا تحت طائلة الإجراءات الحكومية المحلية (IOR, 1920, p. 611) ولعل أبرزها قضية ستة أشخاص⁽¹²⁾ من سكان كربلاء اتهموا بتدبير مؤامرة لاغتيال المسؤول السياسي والجراح المدني في كربلاء، فقامت سلطات الاحتلال بترحيلهم من المدينة في ايار 1919، هدد على أثرها الميرزا محمد تقي الشيرازي بالرحيل إلى بلاد فارس، فاستجابت سلطات الاحتلال لمطلبه وإعادة المُرحّلين كبادرة حسن نية غير أنها ابدت امتعاضها من عدم ابداء المرجع الشيرازي أي مرونة تجاههم كما جاء في تلك البرقية "لم تُفلح كل جهودنا في كسب أي مشاعر ودية من جانب ابنه ميرزا محمد رضا.. فبدلاً من أن يشعر بالرضا، أضفى ثقته

(12) وهم كل من طليّح الحسون، ومحمد علي ابوالحب، وعبد الكريم عواد، ومحمد مهدي المولوي، ومحمد الطباطبائي، وعمر العلون، للمزيد ينظر (الوهاب، 1935، صفحة 25).

على المُرَحَّلِينَ السابقين، ليصبحوا بذلك أشد أنصاره ولاءً في ارتكاب أعمال السوء، وهوما أثبتته الأحداث اللاحقة" (IOR, 1920, p. 613)

جاء في برقية من الضابط السياسي في الشامية وجهها الى المفوض المدني في 18 حزيران 1920 ان القيادات الدينية شاركت بقوة في السياسة العراقية حفاظاً على نفوذها، الذي ربما يتراجع مع قيام حكومة قوية وانتشار التعليم والنظام عازياً السبب أن سلطتهم قائمة على أساس الخرافة والجهل، ويعتقد أن القيادات الدينية ستتعاون مع الانتداب البريطاني إذا سمح لهم بالاحتفاظ بنفوذهم، وأكد أن ممثلي النجف ادعوا انهم يمثلون السماوة والرميثة، بل وكل مناطق العراق وابدى استغرابه من كيفية تمثيل بغداد حسب ما جاء في الوثيقة "بما في ذلك بغداد وبما أن بغداد سنية، فإن هذا الادعاء يبدو غريباً لكن المندوبين لا يبدون أي شك في ذلك" (IOR, 1920, p. 99). وجاء في برقية من الضابط السياسي في سامراء مفادها "يبدل الشيعة جهوداً متزايدة محلياً لتوحيد السنة معهم باسم وحدة الإسلام" في اشارة الى وصول محمد حسن نجل الشيرازي الى سامراء في يوم 8 حزيران 1920 واقام مأدبة غداء دعى اليها بعض الوجهاء من السنة، الذين قبلوا دعوتَهُ وزارهم في اليوم التالي وهم كل من "الملا طه القاضي والسيد حسن الكليدار وعلى العابد" واتهمه بانه كان في كل بيت يدعوا الى الوحدة بين السنة والشيعة، وذكر أن البريطانيين سيغادرون البلاد، (IOR, 1920, p. 90). تبين من ذلك ان البريطانيين لا يحبذون التقارب بين طوائف ومذاهب واديان الشعب العراقي لان ذلك لا يلبي رغباتهم.

اسس الميرزا محمد تقي الشيرازي، الجمعية الاسلامية التي اشرف عليها نجله الاكبر، وكان هدفها رفض الحكم البريطاني واستقلال العراق واختيار حاكم عربي، وايد المرجع الشيرازي، الجمعية بفتواه الشهيرة في 23 كانون الثاني 1919 التي منع فيها المسلم ان ينتخب ويختار غير المسلم لإدارة شؤون البلاد (ايرلاند، 1949، صفحة 204) مما عدته سلطات الاحتلال تقويضا لجهودها بمساعدة العراق، وأكدت التقرير ان حزب الشيرازي كان برعاية تركية وان هدف الجمعية هو "حماية الراية الإسلامية والدفاع عنها وصونها"، واتهم التقرير الميرزا محمد رضا انه اختار مشكلة استقلال العرب دعاية مناسبة لمخططاته، و اضاف التقرير "ان الحجة الأولى التي استخدمها حزبه هي أن مظاهراتهم تهدف إلى إيصال القضية الشعبية إلى الحكومة، وأنه لا ينوي اتخاذ أي إجراءات بشأن الاضطرابات والإخلال بالأمن" ولكن سلطات الاحتلال رأت ان هدفه المباشرة كان استغلال سلطة الحكومة، واتهمه المفوض المدني بالتعامل مع البلاشفة بعد اعلان "لقد ذكر اسم ميرزا محمد رضا علناً، في رسالة لاسلكية صادرة عن البلاشفة⁽¹³⁾ في رشت تفيد بانه يعمل من اجل القضية البلشفية في كربلاء" (IOR, 1920, pp. 615-619).

اتهم الرائد بولي الضابط السياسي في الحلة في تقرير رفعه الى المفوض المدني ان الميرزا محمد رضا اقنع افراد القبائل بعد التخلص من البريطانيين يمكنهم التصرف بما يحلو لهم، غير انه اتهم افراد القبائل ايضاً انهم "لا يكثرثون أدنى اكرثا لعلماء الدين؛ فما يستهويهم حقاً هو فرصة النهب والسلب، وأعتقد أنهم لو أُتيحت لهم تلك الفرصة، لما ترددوا لحظة واحدة في سرقة الميرزا

(13) ورد في برقية لاسلكية بلشفية صادرة من رشت بتاريخ 12 حزيران 1920 أن "حركة التحرر من البريطانيين في بلاد الرافدين يقودها ميرزا محمد خان الذي يعمل في كربلاء"، ويظهر النص أن المصادر البلشفية نظرت إلى ميرزا محمد رضا أبرز قادة الحركة المناهضة للوجود البريطاني، وان ورود اسمه في وثيقة بلشفية لا يُعد دليلاً على ارتباطه التنظيمي أو الأيديولوجي بالبلاشفة، فالنص لا يشير إلى وجود علاقة تبعية أو تعاون مباشر معهم، وإنما يقتصر على وصفه قائداً لحركة التحرر العراقية، ومن ثم فإن تفسير المفوض المدني البريطاني لهذه الإشارة على أنها دليل على ولائه للبلاشفة يبدو استنتاجاً يتجاوز ما يقدمه النص من معلومات، والأقرب أن نشاطه كان موجهاً نحو تحقيق الاستقلال الوطني ومقاومة الاحتلال البريطاني، وهو هدف اشتركت فيه قوى واتجاهات متعددة، دون أن يعني ذلك بالضرورة تبنيها للأفكار البلشفية أو ارتباطها بالحركة السوفيتية (IOR, 1920, p. 10).

محمد تقي نفسه"، و اضاف انهم يتحينون الفرصة لنهب الممتلكات البريطانية متى سنحت الفرصة لهم (IOR, 1920, p. 722). يبدو ان وجهة نظر الرائد بولي عبّرت عن محدودية إدراكه للبنية الاجتماعية العراقية، إذ اختزل دوافع القبائل المعارضة لسياسة حكومته قائمة على السلب والنهب لا غير، متجاهلاً العوامل السياسية والدينية والعشائرية التي شكّلت سلوكها ومواقفها. وان إنكاره لتأثير علماء الدين في القبائل يتنافى مع دورهم الواضح في تعبئة الجماهير وتوجيههم. لذلك يمكن عدّ تقريره تعبيراً عن رؤية استعمارية تبسيطية أكثر منه تحليلاً اجتماعياً دقيقاً للمجتمع العراقي.

ثالثاً - سياسة النفي البريطانية لمعرضيها السياسيين إلى جزيرة هنجام .

بعد ان اوكل مجلس العسبة الى الحكومة البريطانية مهمة الانتداب على العراق، كانت تتوقع ردود افعال غاضبه، لذلك عازمت على تنفيذ حملة اعتقالات بحق المحتجين؛ اذ جاء في برقية من المفوض المدني في بغداد الى برسي كوكس (percy cox)⁽¹⁴⁾ في همدان "أجد نفسي مضطراً.. إلى اعتقال عدد من العناصر المشاغبة في بغداد والنجف، وربما في أماكن أخرى، تمهيداً لنفيهم" كما حدّر من وقوع اضطرابات في بغداد، واعتقد المفوض المدني أن الحزم تجاه المحرضين يعزز تأييد المعتدلين والقبائل لهم (IOR, 1920, p. 89)، واثبتت الاحداث لاحقا عدم دقة توقعاته، بعد اندلاع ثورة العشرين في 30 حزيران 1920، والمساندة الشعبية الواسعة لها وجاء في برقية من الدائرة السياسية في الديوانية حذرت فيها من اندلاع اضطرابات بين قبائل الحلة "ربما تبدأ في شكل عصيان بسيط، ثم تتطور إلى مقاومة وتمرد" (IOR, 1920, p. 90).

اتضح ان سلطات الاحتلال ادركت فعليا لا خيار لتهدئة غليان الشارع العراقي سوى الاعتقالات، وكان معيار الاعتقال لديها والنفي لاحقا كل من عارض سياستها وطالب باستقلال البلاد التام، وجاء في برقية من الميجر بولي الضابط السياسي في الحلة محذرا من خطورة الوضع "لا شك أن هناك قدراً كبيراً من السخط بين السراكيل (زعماء الفروع العشائرية) في عشائر الحلة، وقد علمت أنهم كانوا على اتصال نشط بالمحرّضين القادمين من كربلاء وبغداد" و اضاف ان الحكومة اذا لم تضرب اوكارهم بقوة فمن المحتمل تنتفض عشائر الحلة (IOR, 1920, p. 97). وفي برقية من المفوض المدني في بغداد الى وزير الدولة لشؤون الهند في 17 حزيران ابلغه فيها عن خطورة الوضع وان الاحتجاجات انتشرت في اغلب مناطق العراق، وتعرضت خطوط النقل بين بغداد والموصل للاعتداء وان اربيل وكركوك يوجد فيها حراك معادٍ لهم، وقيام قادة المعارضين في بغداد بتنظيم أعمال شغب في خانقين وأماكن أخرى، وكذلك في الكوت، و اضاف ان الوضع في كربلاء مضطرب انذر بوقوع اشتباكات مما تطلب قوات عسكرية اضافية، وفي الحلة ايضا حصلت اعمال تخريبية إذ جرت محاولة فاشلة لتخريب قطار جنوب الحلة، وفي النجف الوضع أيضاً الوضع حساس جداً، وكذلك في الديوانية والناصرية رغم رؤيته ضبقت الافق في وصف سكان تلك المناطق اذ قال "رغم أن عشائر هذه المناطق تبدو بعيدة تماماً عن التعاطف مع السنة أو مع فكرة الملك الشريفي، بل إنها تفكر فقط بالعودة إلى حالة الفوضى البدائية وانعدام القانون"، وفي العمارة الوضع مستقرا بينما في البصرة مرضٍ للغاية (IOR, 1920, p. 98).

14) بيرسي كوكس (1864-1937) سياسي بريطاني ساهم في رسم السياسة البريطانية في الوطن العربي عمل قنصلا في مسقط 1899-1904 والمقيم السياسي في الخليج العربي 1904-1917 والمستشار السياسي لحملة الإنكليز العسكرية لاحتلال العراق، شغل منصب رئيساً للحكام السياسيين بالعراق عام 1917 ثم اصبح الحاكم المدني، نقل إلى طهران ليتولى منصب الوزير المفوض البريطاني، وعاد ثانية إلى العراق 1920 كمندوب سامي حتى العام 1923 للمزيد ينظر (ذويب، 1995، الصفحات 14 - 56) .

اتضح من التقرير انتشار الحراك الشعبي في كل مدن العراق تقريباً عدا البصرة، مع امتعاض البريطانيين الواضح من التقارب المذهبي الديني بين أبناء البلد لتقويض فكرة وحدة الصف واتهام المحتجين بالسعي للفوضى والسلب والنهب النابع من طبيعتهم البدوية⁽¹⁵⁾، فيما أثبتت الأحداث لاحقاً أن تلك الطبيعة والارث البدوي من العوامل الحاسمة في اندلاع ثورة العشرين⁽¹⁶⁾.

جاء في برقية من المسؤول السياسي في الشامية – الكوفة إلى المفوض المدني، بغداد بتاريخ 18 حزيران 1920 "تلقى نواب النجف رسالة من بغداد تقول لا تقبلوا الانتداب البريطاني، فنحن لا ننوي قبوله" (IOR, 1920, p. 93) وفي برقية أخرى من المسؤول السياسي في الشامية، إلى المفوض المدني في 18 حزيران، أشار فيها إلى حديث دار بين الشيخ عبد الكريم الجزائري⁽¹⁷⁾ وحامد خان مساعد الحاكم السياسي كان فيه متحمساً ومنفعلاً، إذ قال "إن الحكومة تتحمل المسؤولية الكاملة عن الوضع الراهن، ألم أحذركم قبل عدة أشهر من أنه ما لم تتخذ خطوات لكسب ثقة ميرزا محمد تقي، وإظهار وجود علاقات جيدة وواضحة بين الطرفين أمام الناس، فإن الأوضاع ستتطور حتماً إلى ما آلت إليه الآن؟ وبعد أن تحدثت إليكم في ذلك الوقت، ذهبت إلى كربلاء ورتبت أنه إذا قام المندوب المدني بزيارة الميرزا، فإنه سيستقبل" (IOR, 1920, p. 98) كشفت الوثيقة أن صح ما نقله الضابط البريطاني، أن الميرزا محمد تقي الشيرازي لم يكن يتجه منذ البداية إلى خيار المواجهة المسلحة، بل سعى إلى معالجة الأزمة عبر الحلول السلمية حقناً للدماء، وأبدى استعداداً للتعاون مع السلطات البريطانية وتهيئة أجواء الحوار، إلا أنهم تجاهلوا مساعيهِ⁽¹⁸⁾ أدى ذلك إلى فقدانهِ الثقة بإمكانية الوثوق بوعودهم. لذلك جاءت فتوى الجهاد فيما بعد بوصفها خياراً اضطرارياً بعد استنفاد الوسائل السلمية، الأمر الذي يؤكد أن ثورة العشرين كانت نتيجة لفشل السياسة البريطانية.

(15) ايد الكابتن توماس لايل معاون الحاكم السياسي للشامية وابو صخير ما ذهب اليه المفوض المدني في البرقية اعلاه اذ وصف العراقيين بانهم اصحاب طبيعة فوضوية مشاغبة معرفة لدى الاوربيين وذهب الى عدم رغبة العراقيين فيهم يقصد (الانكليز) لانهم "لا يحبون اي شكل من اشكال الحكومة يمنعهم من مواصلة غرائزهم الموروثة في التمرد على القانون" (Lyell, 1923, pp. 193-194).

(16) حاربت العشائر في ثورة العشرين البريطانيين بنفس الروح التي حاربت فيها الاتراك، وشاركهم فيها سكان المدن لأول مره وخاصة الفرات الاوسط، وحظيت بتأييد رجال الدين، واتسمت بقسوة الجهاد، وبالاتشار الواسع والسريع لتشمل اغلب مناطق العراق فينقل لنا علي الوردي عن امين الريحاني انه اعجب بتلك الثورة في بلد "لا صحافة فيه تذكر ولا طرق مواصلات.. تعمه الثورة فتربط اطرافه في اقل من شهر ثم تستمر اشهرًا فتزداد قوة حتى ان بغداد كادت تسقط في حوزة الثائرين" (الوردي، 1977، صفحة 15).

(17) عبد الكريم الجزائري (1872-1963) ولد في النجف واسرته الجزائري من اسر النجف العريقة وهي فرع من فروع بني اسد، درس علومه الدينية على يد افاضل علماء النجف ومنهم كاظم اليزدي، كان له دور بارز في مقاومة الاحتلال البريطاني ومن رجال الحركة الوطنية العراقية للمزيد ينظر: (شلال، 2014، الصفحات 5-34).

(18) اتضح ذلك جلياً عندما توجه الرائد بولي الى مدينة كربلاء للمدة (20-22 حزيران 1920) لغرض اعتقال مجموعة من احرارها في مقدمتهم محمد رضا نجل المرجع الشيرازي، ودعاهم لمقابلته فامتنعوا، فتدخل المرجع الشيرازي وامرهم وفي مقدمتهم ابنه محمد رضا بتسليم انفسهم لعدم اعطاء الذريعة بتدنيس قدسية المدينة وحقناً للدماء والتمسك بالسلمية، يدل ذلك الموقف ان الشيرازي تعامل بحكمة من الاحداث وعدم الانجرار في مواجهة البريطانيين إلا بعد استنفاد الحلول السلمية (الجبوري، 2006، الصفحات 102-103).

ورد في تقرير استخباري ان وضع بغداد مضطرب جداً؛ اذ استغل المعارضين الموالد الدينية للتواصل مع العامة، فأقيم في جامع السيد سلطان علي مساء الأربعاء 16 حزيران احتفالاً ألقى فيه الشيخ مهدي البصير الحلي خطاباً لتوعية الحاضرين بخطورة المرحلة، وحثّ فيه الناس على طمأنة اليهود بأنه لا خوف على متاجرهم من النهب وأشار إلى أن **"الحكومة تُسرّ عندما ترى الناس يرتكبون الحماقات، لأن ذلك يقوي موقفها"**، وفي 17 حزيران أقيم مولد في جامع الحيدرية، أقيمت فيه خطبة تحريضية، كما قام **"محمد حسن الحداد"** من الكاظمية بإلقاء قصيدة شعبية لاقت استحسان الجماهير، وكانت معادية للبريطانيين، وفي 18 حزيران أقيم مولد في جامع العادلية، وكان بعض الأشخاص يمرون بين الحشود ويبيعون صور الأمير عبد الله، وكُتب عليها بالعربية **"حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الأول، الملك المتوج بالأعمال المجيدة، حرر عراقك وارفع رايتك المنتصرة"**، وتوجّه أساقفة ووجهاء السريان والكلدان واللاتين والأرمن، إلى الكاظمية يوم 18 حزيران 1920 لتهنئة العلماء بمناسبة العيد كما زار وفد يهودي برئاسة الحاخام الأكبر العلماء أيضاً، وتوجّه وفد من الشباب بقيادة عارف السويدي وعلي البازرگان إلى الكاظمية لتهنئة العلماء، وكانوا ينشدون الأناشيد الوطنية أثناء سيرهم في الشوارع (IOR, 1920, p. 100).

أظهرت تلك الأحداث عن تماسك النسيج الاجتماعي العراقي، إذ حرصت القيادات الوطنية على حماية جميع المكونات، كما يظهر في دعوة مهدي البصير إلى طمأنة اليهود وحماية ممتلكاتهم، كما تعكس زيارات وفود المسيحيين واليهود للعلماء في الكاظمية وجود علاقات قائمة على الاحترام والتعايش السلمي، وتدل مشاركة مختلف الفئات في الأنشطة الوطنية على تغليب الهوية الوطنية المشتركة على الانتماءات الطائفية والدينية.

1 - اختيار جزيرة هنجام لاحتجاز المبعدين: بعد ان اتخذت الحكومة البريطانية سياسة النفي كعقوبة لخصومها السياسيين، قامت بتبني تدابير مسبقة عندما بحثت عن مكان ملائم للمنفين استقر رايها على جزيرة هنجام⁽¹⁹⁾ التي منحها موقعها الجغرافي أهمية استراتيجية منذ عام 1868 - 1869 عندما وطئها البريطانيون، وتركوها للمدة (1881-1904) انشأوا فيها محطة تابعة لشركة التلغراف الهندية الأوروبية بموافقة الحكومة الفارسية، ومنذ عام 1911، عندما نُقل إليها مستودع الفحم التابع للأميرالية من باسيدو(باسيدو)، أصبحت الجزيرة قاعدة رئيسية للسفن البريطانية المتمركزة في الخليج، وجاء اختيارها لإيواء المنفيين لأسباب أمنية كونها معزولة في البحر ومحصنة بشكل كاف ويصعب على المنفيين التواصل مع الداخل العراقي، فضلاً عن كونها عملية ردعية تأديبيه نتيجة الظروف المعيشية والمناخية القاسية التي عاشها المنفيون (IOR, 1932, p. 171).

جاء في برقية من المفوض المدني في بغداد إلى وزارة الخارجية في لندن في الخامس من حزيران 1920، إن الوضع السياسي في بلاد الرافدين، أصبح خطراً للغاية، ولا بد من استئناف سياسة النفي كإجراء مؤقت، ولا يريد ارسال المبعدين الى حكومة بومباي في الهند، بل يقترح بعد موافقة الجهات العليا بطلب من نائب المقيم السياسي في بوشهر ان يرتب أماكن لإيواء نحو خمسين مبعداً في

(19) تقع جزيرة هنجام قبالة الساحل الجنوبي الشرقي لجزيرة قشم، يبلغ طولها خمسة أميال ونصف أميال وعرضها حوالي ثلاثة أميال، وتبلغ مساحتها 36 كيلومتراً مربعاً، ويفصلها عن قشم مضيق يبلغ عرضه 62 ميلاً، تحتوي الجزيرة على مرسى مميز في خليج ماشه، وعلى مناجم ملح، أهم مرتفعاتها جبل الطاولة وجبل موشي، وتوجد قرية غيل الصغيرة بالقرب من بعض بساتين النخيل التي تتوفر فيها المياه العذبة، وقرية أكبر مساحة تسمى هنجام العربية وهي مستوطنة عربية تعتمد بشكل أساسي على صيد اللؤلؤ، يسكنها عرب ينتمون إلى قبيلة بني ياس، هاجروا إليها من الساحل العربي قبل نحو قرنين من الزمان، كما توجد حامية فارسية صغيرة في الجزيرة، ويوجد فيها طبيب فارسي مسؤولاً عن الحجر الصحي، ونظراً لكونها خاضعة لإدارة الدولة الفارسية، رفض سكانها العرب باستمرار الاعتراف بالسيادة الفارسية أو قبول الجنسية الفارسية، وأوضحوا أنهم يفضلون مغادرة هنجام على أن يصبحوا رعايا فارسيين (IOR, 1932, p. 171)؛ (IOR, 1928, p. 1).

هناجماً أو باسيدو، ويطلب قيادة الجيش في الهند بإصدار التعليمات إلى قائد القوات في الخليج العربي لتوفير الحراسة لهم، وجاء في البرقية "أن قوة حراسة تتألف من ضابط بريطاني واحد، وضابط هندي واحد، و36 جندياً مسلحاً بالبنادق ستكون كافية، كإضافة إلى الحامية الحالية في هناجماً البالغ عددها 24 فرداً"، وطالب بإنشاء مساكن وتوفير المواد اللازمة لها بواسطة دائرة الأشغال العسكرية، مع توفير الخدمات الصحية والتموين والنقل (IOR, 1920, p. 101).

جاء في برقية أخرى أن بريطانيا حاولت أن تنفي مجموعة من العراقيين إلى مسقط بعد أن أبرق الحاكم المدني في بغداد إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بتاريخ 11 حزيران 1920 برقية جاء فيها "من المحتمل أن أضطر إلى إبعاد أربعة من كبار رجال لواء الشامية، ممن تورطوا بصورة عامة في الحركة العربية القومية"، وأضاف "فكرتي هي وضع هؤلاء الأربعة في مسقط مع تخصيص مخصصات معيشية لهم لمدة ستة أشهر، هل توافقون على هذه الخطة؟" وأجاب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط في 13 حزيران 1920 بالاعتذار من قبولهم لأن سلطان مسقط لم يوافق، وجاء في برقية جوابية من الحاكم المدني في بغداد إلى الوكيل السياسي في مسقط في 30 حزيران 1920، إشارة إلى رسالتكم المؤرخة 13 حزيران، "لقد قررت وضع جميع المبعدين في جزيرة هناجماً، إلا أنني لم أقم بعد بعمليات الاعتقال في النجف" (IOR, 1920, p. 29).

2 - اعتقال المعارضين في الحلة: جاء في برقية من الضابط السياسي، الحلة إلى المفوض المدني، بغداد وصلته في 16 حزيران 1920 طلب فيها اعتقال "رفعت أفندي، وعلي الحمادي الحسن، وجبار حسن سعيد خان، وحمد علي الليلة، والسيد عبد السلام، والسيد أحمد دميم" وذكر أن سبب الاعتقال "بقاءهم طلقاء يشكل خطراً جسيماً على الأمن والسلام، فهؤلاء معروفون بالتحريض وقد أيدوا الاجتماعات التي جرى فيها إعلان عبد الله ملكاً، مما أدى إلى إهانة الحكومة وخلق وضع قد يفضي إلى تمرد، وسيتم تنفيذ الاعتقالات ظهر يوم غد"، في برقية أخرى وافق المفوض المدني على الاعتقال في برقية جوابية أرسلها في 16 حزيران "وأوافق على تنفيذ الاعتقالات، ويجب إرسال المعتقلين إلى البصرة بالقطار تحت حراسة عسكرية يوفرها القائد العام في الحلة، ليتم إرسالهم إلى جزيرة هناجماً، مع إشعار إلى قائد شرطة البصرة وإلى شخصياً" (IOR, 1920, p. 91).

عقد اجتماع في الجامع الكبير في الحلة في 20 حزيران ألقى فيه "الشيخ محمد عبد الحسين والسيد عبد السلام رؤوف الأمين ومحمد الباقر والشيخ خيرى الهنداوي" خطاباً أثاره حماس الحاضرين مع قراءة فتوى الشيخ الشيرازي، ونادوا بعبد الله ابن الشريف حسين ملكاً على العراق، ولما ورد الخبر إلى نائب الحاكم السياسي في الحلة اعتقل على كل من "رؤوف الأمين على الحمادي الحسن وجبار علي الحسائي والسيد عبد السلام وخيري الهنداوي وأحمد السلام" وأرسلهم إلى البصرة ومنها إلى هناجماً (الحسني، 1935، الصفحات 102-103).

3 - اعتقال معارضي كربلاء: بعد أن انتدب أهلي كربلاء والنجف مندوبون عنهم لرفع مطالبهم إلى سلطات الاحتلال أسوةً بالمندوبين في بغداد اختاروا مجموعة من أفاضل رجال الدين والوجهاء، الذين قدموا مطالبهم لحكم الشامية والنجف نوربري تضمنت: المطالبة بمؤتمر شعبي عراقي يجتمع أعضاؤه في بغداد لتشكيل حكومة مستقلة يرأسها عربي مسلم، ورفع القيود عن الشعب العراقي والسماح له بالاتصال مع الشعوب المحيطة والسماح بوصول المطبوعات والمنشورات والسماح للامة العراقية بعقد الاجتماعات في كل منطيات البلاد، وأرسلوا المطالب إلى الحاكم السياسي نوربري الذي حدد لهم موعداً للقائهم في يوم الاثنين 13 حزيران 1920 الساعة الثانية والنصف مساءً، ولكنه اعتذر عن اللقاء وتذرع بأنه أرسل المطالب إلى الحاكم المدني ولسون الذي أمره بدوره أن ينتظر الجواب حتى يستشير الحكومة البريطانية (الحسني، 1971، الصفحات 177-179).

ساد الغضب جموع الأهالي والمنتدبين من موقف حاكم الشامية، فأمر المرزا محمد رضا بإقامة مظاهرات في الصحن المقدس للإمامين الحسين والعباس (عليهما السلام) في 20 حزيران 1920 وتألقت لجنة المظاهرات من "عمر العلوان وعبد الكريم العواد،

ومهدي قنبر، وطليفح الحسون" القيت فيها الخطب الحماسية والقصائد المؤثرة فقررت سلطات الاحتلال اعتقالهم وبدأت بتوجيه التهم لهم⁽²⁰⁾.

بدأت تباعا فكان هدفها الاول الميرزا محمد رضا نجل الشيرازي، وجاء في لائحة اتهامه التي قدمها مساعد المسؤول السياسي في كربلاء "لقد حرّض القبائل على تشكيل حلف ضد الحكومة"، والاتهام الآخر "كان عضواً في جمعية سرية أسسها رفعت أفندي، وهو مسؤول تركي سابق وكان هدفها الإطاحة بالحكومة القائمة حالياً، حسب ترجمة الأحرف والكلمات المشفرة التي ضُبِطت بحوزة رفعت أفندي"، واتهم بالتواطؤ في مؤامرة لاغتيال "اثنين من الأعضاء البارزين في الإدارة المدنية، رئيس البلدية ومفتش الشرطة في كربلاء"، فضلاً عن قيامة بعقد تجمعات غير مشروعة في منزله، الذي تحول إلى "وكر للمستائين، وحيث دُبِرت مؤامرات القتل"، وكذلك المتهم عمر بن حجي علوان كانت أدلة الإثبات ضده "شارك في اجتماع دُبِرت فيه مؤامرة لارتكاب جريمة قتل، أرسل رسالة تهديد إلى موظف عام، وكان طرفاً في مؤامرة لمهاجمة المكاتب الحكومية" (IOR, 1920, p. 621).

وجهت سلطات الاحتلال التهمة الى عثمان بن حجي علوان واهما "شارك في تجمع غير قانوني تم فيه تدبير جريمة قتل مسؤولين حكوميين، أظهر ازدراءً للحكومة المحلية من خلال نشر شائعة كاذبة مفادها أن الحكومة لن تستمر في كربلاء على الإطلاق"، ملخص القضية ضد مهدي القنبر وشقيقه أحمد القنبر، "شاركوا في تجمع غير قانوني تم فيه التخطيط لارتكاب جريمة قتل المسؤولين الحكوميين، وشاركوا في مؤامرة لمهاجمة المسؤولين الحكوميين، تسبب مهدي القنبر في ازدراء الحكومة من خلال مطالبته أحد دافعي الضرائب الحكومية بعدم دفع القسط المستحق للحكومة الشهر المقبل"، قضية ضد السيد محمد علي الطباطبائي، "شارك في تجمع غير قانوني نوقشت فيه مؤامرة لقتل مسؤولين حكوميين، هذا الرجل مدان قديم، حيث سُجن مرتين على يد الأتراك، ومرة على يد الإدارة البريطانية، وهو معروف بميله للفتنة، ويبدل قصارى جهده لإثارة المشاكل في المدينة" (IOR, 1920, p. 623).

ملخص القضية ضد المتهم عبد الكريم العواد "شارك في تجمع غير مشروع تم فيه تدبير خطة لاغتيال مسؤولين حكوميين، كان عضواً في مجموعة قامت بترهيب أحد المسؤولين الحكوميين"، المتهم إبراهيم أبووالدة، "كان عضواً في تجمع غير مشروع نوقشت فيه خطة لاغتيال مسؤولين حكوميين، دعا إلى شن هجوم على السجن المدني لإطلاق سراح سجين معين تربطه به صلة قرابة، عرّض الحكومة للازدراء بإخباره الناس بأن الحكومة توشك على مغادرة البلاد" المتهم: الشيخ كاظم ابواذان، "حضر اجتماعاً غير مشروع نوقشت فيه خطة لاغتيال مسؤولين حكوميين"، تفاصيل التهم الموجهة ضد الشيخ هادي كمونة، "حضر تجمعاً غير مشروع ودعا إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ضد الحكومة، عرّض الحكومة للازدراء بإخباره الناس بأنها توشك على أن تُزاح من كربلاء" (IOR, 1920, p. 625)، ملخص القضية ضد محمد شاه مواطن هندي بريطاني "حضر تجمعاً غير قانوني عُقد في منزل مسؤول الشعب في كربلاء، أُلقيت خلاله خطابات تحريضية، وُجِع مبلغ يزيد قليلاً عن 300 روبية بهدف مساعدة المحرضين الهنود فيما يتعلق بقضية الخلافة وقد عُنِ المذكور أميناً للجنة، كما أُرسِل الحوالة المالية باسمه وكان يروج شائعات مغرضة تتعلق بالهند، وسعى جاهداً لتحريض العرب ضد الحكومة". (IOR, 1920, p. 627)، وفي يوم 22 حزيران 1920 قام الميجر بولي بتنفيذ الاوامر حسب "برقية سرية ذات أولوية" من المندوب المدني في بغداد إلى وزير الدولة لشؤون الهند - لندن

(20) لم يتم ذكر السيد احمد البير من ضمن معتقلي كربلاء في سجلات مكتب الهند المعتمدة في البحث بينما وجد في مصادر اخرى من ضمن المعتقلين الذين تم نفيهم لجزيرة هنجام، ولم يعتقل الميجر بولي محمد علي الشهرستاني لاصابته بالرمد، وكذلك احمد الخراساني بتوصية من احد العلماء (الحسني، 1935، صفحة 102).

بتاريخ 28 حزيران 1920 "في 22 حزيران تم اعتقال ميرزا محمد رضا، نجل المجتهد الأكبر في كربلاء مع عدد من أتباعه⁽²¹⁾، كما تم قبل أيام اعتقال نحو عشرة من المحرضين المتطرفين في الحلة، وقد أرسل الجميع إلى البصرة تمهيداً لاعتقالهم الإداري (التحفظ عليهم) في جزيرة هنجام حيث تتوفر أماكن مناسبة لإيواءه" (IOR, 1920, p. 105).

كانت ظروف الاعتقال في هنجام قاسية جداً فقد عانى المنفيون أوضاعاً معيشية وصحية صعبة بسبب ظروف الاحتجاز القاسية والمناخ السائد في الجزيرة، "فالحارة عالية جداً فضلاً عن الرطوبة العالية وتكون ذروة تلك الأجواء في أشهر حزيران وتموز واب، ويصبح الجو خاتقاً لزجا، فضلاً عن الحشرات والذباب وعن الروائح الكريهة قرب الشاطئ بسبب تعفن الحشرات والعوالق البحرية" (لورمير، 1969، صفحة 805). يعكس لنا ذلك حجم المعاناة التي عاشها المنفيون في ضوء الظروف الجوية الصعبة التي أثرت عليهم صحياً واجراءات الاحتجاز المشددة حتى توفي السيد احمد السالم في المعتقل (الحسني، 1971، صفحة 184).

استمرت سلطات الاحتلال بإجراءاتها لاعتقال المعارضين وكانت وجهتها النجف، والشامية، والدغارة، وكل مناطق الفرات الأوسط، فبعد ان فشلت في التفاوض مع زعماء العشائر، عقد ابرز الضباط الانكليز جلستهم في الكوفة في يوم 28 حزيران 1920 بحضور الميجر بولي حاكم الحلة ونوربري حاكم لواء الشامية والنجف والميجر دلي حاكم الديوانية والكابتن هوبكنز حاكم ابي صخير وغيرهم، وقرروا اعتقال ونفي بعض الزعامات الوطنية وخاصة الشيخ عبد الكريم الجزائري وبعد المداولة فيما بينهم اعترض حميد خان مساعد حاكم الشامية واقنعهم ان لعملية الاعتقال اثر كبير في اندلاع ثورة عارمة (الجبوري، 1986، صفحة 60).

رابعاً: فشل سياسة النفي وأثرها في اندلاع ثورة العشرين :

كان لحملة الاعتقالات البريطانية في صفوف الوطنيين العراقيين صدى واسع في الاوساط الشعبية، المهبت حماس الشارع العراقي الذي استنكر عملية الاعتقال والنفي، تمثلت الحملة برجال الدين⁽²²⁾ والوجهاء وزعماء العشائر، اذ بعثوا رسالة الى حاكم لواء الشامية والنجف يستنكرون فيها اعتقال احرار كربلاء لاسيما الميرزا محمد رضا واتهموا الحكومة ان تلك الاساليب لإرغام الشعب على عدم المطالبة بحقوقه بما انها مطالب سليمة وقانونية، هو مخالفة للقوانين والنظم، وطالبوا سلطات الاحتلال بالإفراج عن المعتقلين فوراً (الحسني، 1971، الصفحات 193-194).

(21) لم يتم ذكر السيد احمد البير من ضمن معتقلي كربلاء في سجلات مكتب الهند المعتمدة في البحث بينما وجد في مصادر أخرى من ضمن المعتقلين الذين تم نفيهم لجزيرة هنجام، ولم يعتقل الميجر بولي محمد علي الشهرستاني لاصابته بالرمد، وكذلك احمد الخراساني بتوصية من احد العلماء (الحسني، 1935، صفحة 102).

(22) وجه الشيخ فتح الله الاصفهاني المعروف بشيخ الشريعة وهو الركن الثاني في المرجعية الدينية وخليفة محمد تقي الشيرازي رسالة الى الحاكم المدني في العراق يستنكر فيها اعتقال احرار كربلاء، مذكراً اياه ان سبيل المظاهرات والاحتجاجات سلكه العراقيون من اجل نيل الحرية والاستقلال بالطرق السلمية وهو حقهم المشروع الذي ساندتهم فيه الشيخ الشيرازي وحثهم في نفس الوقت على الالتزام بالسكينة والسلمية في اثناء التظاهر والاحتجاج، واستنكر شيخ الشريعة اعتقال نجل الشيرازي واعتبره عدم احترام للقيم الإسلامية ومدعاة لإثارة الشكوك في النوايا البريطانية (الحسني، 1971، صفحة 188)؛ (كمال الدين، 1971، صفحة 198).

حاولت سلطات الاحتلال التقليل من تلك الحادثة وتهدة الشارع العراقي، فادعى المفوض المدني في بغداد ان لعملية الاعتقال اثر ايجابي في استقرار الوضع وحاول ان يعطي انطبعا ايجابيا لها املا في استقرار الاوضاع اذ قال "كان لتلك الاعتقالات أثر ممتاز؛ إذ خدمت حركة التحريض، وعادت الثقة إلى الشيوخ والقبائل، وأصبحت الإيرادات المالية تُجبي بانتظام، وعاد الوضع في الفرات الأوسط إلى طبيعته تقريباً، كما حدث تحسن مماثل في أغلب المناطق الشيعية باستثناء النجف التي قد نضطر إلى التعامل معها لاحقاً، ولم أتلّق أي احتجاج من أي جهة ضد اعتقال ابن المجتهد الأكبر، بل على العكس، أصبح من الواضح أن الإجراءات التي اتخذناها شجعت المعتدلين، الذين بدأوا يظهرون علناً في معظم الألوية، وراحوا يرفضون الأفكار المتطرفة التي تُطرح في بغداد" (IOR, 1920, p. 105)، واكد الضابط السياسي في الحلة ان توقيت عملية الاعتقال كان مثاليا ولو تأخرت اسبوعاً اخر لانتشرت المعارضة في جميع ارجاء اللواء، واذاف "لم أتلّق أي التماس واحد يطلب مني العفو عن أي من الأشخاص الذين تم إبعادهم (نفيم)؛ وإنني لأعتقد أن عدالة الإجراء الذي اتخذناه تحظى باعتراف وإقرار شاملين من قِبَل الأهالي هنا" (IOR, 1920, p. 722).

كشفت الأحداث اللاحقة أن سياسة النفي والاعتقال التي انتهجتها السلطات البريطانية لم تنجح في تحييد الحركة الوطنية أو كبح المطالب بالاستقلال، رغم التقارير الرسمية التي صورتها على أنها حققت الاستقرار وأضعفت التحريض. فاندلاع ثورة العشرين في 30 حزيران 1920 التي كلفت البريطانيين خسائر فادحة⁽²³⁾ بعد أيام قليلة من موجة الاعتقالات والنفي إلى هنجام، برهنَ على أن أسباب السخط الشعبي كانت أعمق من أن تُعالج بالإجراءات الأمنية، وأن تلك السياسة أخفقت في احتواء المعارضة، بل أسهمت في زيادة الاحتقان وتوسيع قاعدة التأييد للثورة مما اسهم بعد ايام قلائل الى اندلاع ثورة العشرين .

الاستنتاجات

1. كشفت الدراسة أن سياسة الاحتلال البريطاني تجاه العراق اتسمت بالتردد بين التهدة والقمع قبيل ثورة العشرين؛ فبينما طرحت سلطات الاحتلال بعض الوعود والمقترحات لكسب ود الحركة الوطنية، كانت في الوقت نفسه تهبي لإجراءات أمنية تستهدف القيادات والشخصيات المؤثرة، وخاصة بعد تصاعد وتيرة الرفض الشعبي للانتداب .
2. أدركت سلطات الاحتلال قوة الحركة الوطنية العراقية وخاصة بعد تنامي قاعدها الشعبية، فبدأ التقارب في بغداد اولا بين رجال الدين والوجهاء والمثقفين والقوميين وانبثقت منه لجنة المندوبين التي حملت تطلعات الامة بالاستقلال التام، ولذلك شعرت سلطات الاحتلال ان ذلك التقارب تهديداً مباشراً لمشروعها السياسي في العراق، وحاولت تقويضه بوسائل مختلفة .
3. سعت المرجعية الدينية منذ البداية للحوار والتفاهم والتمسك بالوسائل السلمية ولم تكن تسعى الى المواجهة المسلحة، ، الا بعد تجاهل السلطات البريطانية لمسااعي المرجعية لذلك فقدت الثقة فيها وغيرت خطابها من المطالبة السلمية إلى المواجهة .
4. أثبتت الدراسة أن الحركة الوطنية العراقية قبيل الثورة تجاوزت الانقسامات الطائفية والمذهبية في عدد من المواقف؛ فقد ظهر تعاون بين الشيعة والسنة، كما شارك اليهود والمسيحيون إلى جانب المسلمين في بعض المواقف والفعاليات الوطنية، الأمر الذي يعكس تنامي الشعور بالانتماء الوطني المشترك في مواجهة الاحتلال .
5. اتضح أن السلطات البريطانية لم تنظر إلى المطالب العراقية بوصفها مطالب سياسية مشروعة بصورة كاملة، بل فسرتها في كثير من تقاريرها باعتبارها تحريضاً أو فوضى أو نتيجة تأثيرات خارجية او مسعى الى السلب والنهب.

(23) بلغت خسائر القوات البريطانية في العراق ابان ثورة العشرين 906 قتيل و2476 مفقود و671 جريح فضلا عن خسائر مادية باهظة (FO, 1920, p. 1132) .

6. أظهرت الوثائق أن سياسة النفي إلى هنجام كانت إجراءً أمنياً مخططاً له وليست إجراءً عفويًا؛ إذ بحثت السلطات البريطانية مسبقاً عن مكان مناسب لإبعاد المعارضين، واختارت هنجام من بين خيارات أخرى مطروحة مثل جزيرة باسعيدو وعمان بعد رفض حاكمها، لموقعها الجغرافي المعزول وسط الخليج العربي وبعده عن العراق وصعوبة الاتصال بالسكان المحليين، فضلاً عن إمكانية إحكام الرقابة والحراسة عليها .
7. أظهرت الدراسة أن معيار الاعتقال والنفي لدى سلطات الاحتلال لم يكن مقتصرًا على حمل السلاح أو ارتكاب أعمال عنف، وإنما شمل الشخصيات مؤثرة في توجيه الرأي العام ومقاومة مشروع الانتداب بعد أن شملت الاعتقالات رجال دين ووجهاء وشخصيات شاركت في الاجتماعات والمظاهرات .
8. تكشف عملية الاعتقال والنفي إلى هنجام عن اعتماد السلطات البريطانية سياسة عزل القيادات الوطنية عن قواعدها الشعبية؛ فإبعاد الشخصيات المؤثرة من الحلة وكرבלاء وغيرها إلى جزيرة بعيدة كان يهدف إلى قطع صلاتها بالمجتمع العراقي ومنعها من مواصلة التعبئة السياسية والوطنية .
9. أظهرت الدراسة أن اختيار سلطات الاحتلال لجزيرة هنجام هدف إلى معاقبة المنفيين كونه إجراءً أمنيًا؛ فالعزلة الجغرافية والحرارة والرطوبة والظروف البيئية الصعبة جعلت المنفى وسيلة ضغط وعقوبة قاسية على المعتقلين .
10. أثبتت الأحداث عدم دقة نتائج عملية الاعتقال والنفي؛ رغم أنها سعت لتصوير الاعتقالات على أنها أدت إلى تهدئة الأوضاع وإضعاف الحركة الوطنية، فإن ردود الفعل الشعبية واستمرار الاحتجاجات أثبتت عكس ذلك .
11. أسهمت سياسة الاعتقال والنفي، بصورة غير مباشرة، في زيادة الاحتقان السياسي قبيل ثورة العشرين؛ إذ إن إبعاد القيادات التي كانت تمارس النشاط السياسي السلمي أضعف فرص التفاوض والحوار، ولد شعورا بأن السلطات البريطانية لا تستجيب للمطالب الوطنية السلمية إلا مع خيار القوة .
12. خلصت الدراسة إلى أن سياسة النفي إلى جزيرة هنجام لم تحقق الهدف البريطاني الأساسي المتمثل في إخماد الحركة الوطنية العراقية؛ بل جاءت نتائجها مخالفة بعد أن اندلعت الثورة بعد أيام قليلة من حملة الاعتقالات والنفي، لتؤكد أن معالجة المطالب الوطنية بالوسائل الأمنية لم تكن خياراً موفقاً، وأن الثورة كانت نتاجاً لتراكم عوامل سياسية ووطنية، كان للقمع البريطاني وسياسة النفي دور في تعميقها.

المصادر (وثائق غير منشورة).

1. FO. (1918, november 27). War Cabinet -Estren Committee 39th meeting . 371/4148/ 12298. National British archive (Foriagn office).
2. FO. (1919, February 22). Self - Determination in mesopotamai, Memorandum , Dated February .1919 .(311/4150/5394) رقم الاستدعاء: *A,T, Wilson Baghdad under secretary state for India*. National British archive (Foriagn office).
3. FO. (1920, Octobar 25). Archive British National 371/5231/E 1132. National British archive (Foriagn office).
4. FO. (1920, may 22). Mesopotamai Polic Abstract of intelligence Report (no 21). 371/5076. . National British archive (Foriagn office).
5. IOR. (1920, JUNE 12). "Mesopotamia: Causes of the Disturbances. Report No. II", f. 139 (10/20). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/18/B350.
6. IOR. (1920, june 3). File 4722/1918 Pt 8 'Mesopotamia: Situation' [385r] (782/995). 782.
7. IOR. (1920, June 13). File 4722/1918, Part 5, "Mesopotamia: Administration – Future Constitution", f. 40v (89/400). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
8. IOR. (1920, June 16). File 4722/1918, Part 5, "Mesopotamia: Administration – Future Constitution", f. 41v (91/400). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
9. IOR. (1920, June 18). File 4722/1918, Part 5, "Mesopotamia: Administration – Future Constitution", f. 42v (93/400). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
10. IOR. (1920, June 11). File 4722/1918, Part 5, "Mesopotamia: Administration – Future Constitution", f. 44v (97/400). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
11. IOR. (1920, June 5). File 4722/1918, Part 5, "Mesopotamia: Administration – Future Constitution", f. 46v (IOR/L/PS/10/781, p. 101). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
12. IOR. (1920, June 28). File 4722/1918, Part 5, "Mesopotamia: Administration – Future Constitution", f. 48v (105/400). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
13. IOR. (1920, JUNE 11). File 4722/1918, Part 5, "Mesopotamia: Administration – Future Constitution", folio 41r (90/400). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
14. IOR. (1920, June 18). File 4722/1918, Part 5, "Mesopotamia: Administration – Future Constitution", folio 45, (98/400). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
15. IOR. (1920, June 17). File 4722/1918, Part 5, “Mesopotamia: Administration – Future Constitution”, f. 45 (IOR/L/PS/10/780, p. 98). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
16. IOR. (1920, JUNE 7). File 4722/1918, Part 5, Mesopotamia, f. 38 (Item 84/400) IOR/L/PS/10/759.

17. IOR. (1920, June 7). File 4722/1918, Part 5: "Mesopotamia: Administration – The Future Constitution" [f. 38] (84/400). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/759.
18. IOR. (1920). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 305 (621/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
19. IOR. (1920). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 306 (623/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
20. IOR. (1920). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 307 (625/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
21. IOR. (1920). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 308 (627/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
22. IOR. (1920, August 5). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 324 (File 995/660). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
23. IOR. (1920, June 24). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 354 (720/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
24. IOR. (1920, June 30). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation," [f. 207] (424/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
25. IOR. (1920, May 19). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation," [f. 322] (656/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
26. IOR. (1920). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 325 (IOR/L/PS/10/781, p. 662). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
27. IOR. (1920, June 24). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 355 (IOR/L/PS/10/781, p. 722). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
28. IOR. (1920, June 3). File 4722/1918, Part 8, "Mesopotamia: Situation", f. 385 (IOR/L/PS/10/781, p. 782). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
29. IOR. (1920, JUNE 30). File 4722/1918, Part 8: "Mesopotamia: Situation" [f. 207] (424/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
30. IOR. (1920, July 5). File 4722/1918, Part 8: "Mesopotamia: Situation" [f. 207v] (425/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
31. IOR. (1920, July 10). File 4722/1918, Part 8: "Mesopotamia: Situation" [f. 209] (428/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
32. IOR. (1920). File 4722/1918, Part 8: "Mesopotamia: Situation" [f. 299] (609/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
33. IOR. (1920). File 4722/1918, Part 8: "Mesopotamia: Situation" [f. 300] (611/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.

34. IOR. (1920). File 4722/1918, Part 8: "Mesopotamia: Situation" [f. 302] (615/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
35. IOR. (1920, June 9). File 4722/1918, Part 8: "Mesopotamia: Situation" [f. 420] (852/995). رقم الاستدعاء: IOR/L/PS/10/761.
36. IOR. (1920, april 26). File XXV/6 Arab Affairs (including Mesopotamia): Mesopotamian Affairs, 1920 [f. 4v] (8/94). رقم الاستدعاء: IOR/R/15/6/33.
37. IOR. (1920). File XXV/6 Arab Affairs (including Mesopotamia): Mesopotamian Affairs, 1920 [f. 5] (9/94). رقم الاستدعاء: IOR/R/15/6/33.
38. IOR. (1920, April 26). File XXV/6 Arab Affairs (including Mesopotamia): Mesopotamian Affairs, 1920 [f. 7] (13/94). رقم الاستدعاء: IOR/R/15/6/33.
39. IOR. (1920, April 26). File XXV/6 Arab Affairs (including Mesopotamia): Mesopotamian Affairs, 1920 [f. 9v] (18/94). رقم الاستدعاء: IOR/R/15/6/33. *قرير لجنة مرسل الة مكتب الهند من مكتب المفوض المدني بغداد*.
40. IOR. (1920, April 26). File XXV/6 Arab Affairs (including Mesopotamia): Mesopotamian Affairs, 1920 [f. 9v] (18/94). رقم الاستدعاء: IOR/R/15/6/33.
41. IOR. (1920, Jnne 30). File XXV/6, "Arab Affairs (Including Mesopotamia): Mesopotamian Affairs, 1920", f. 15r (p. 29). رقم الاستدعاء: IOR/R/15/6/33.
42. IOR. (1928, September 26). "Henjam: Position and Rights of His Majesty's Government in Henjam Island; The Sheikh of Henjam and His Affairs", f. 60r (1/8). المرجع: IOR/L/PS/18/B405.
43. IOR. (1932). "Persian Gulf Pilot: Comprising the Persian Gulf and its Approaches from Ra's al-Hadd in the South-West to Ra's Monze in the East", f. 83v (171/404). المرجع: IOR/L/PS/20/C251. *الثامنة*.

الكتب العربية والمعرّبة

44. الجبوري, كامل. سلمان. (1986). *مذكرات السيد محمد علي كمال الدين*. بغداد: مطبعة العاني.
45. الجبوري, كامل. سلمان. (2006). *محمد تقي الشيرازي القائد الا على للثورة العراقية الكبرى* (Vol. 1/20 الاولى). (قم - ايران: ذوي القربى).
46. الحسني, عبد. الرزاق. (1935). *العراق بين دوري الاحتلال والانتداب*. صيدا: مطبعة العرفان.
47. الحسني, عبد. الرزاق. (1971). *الثورة العراقية الكبرى*. ايران - قم: مؤسسة المحبين - مطبعة سرور.
48. الوردي, علي. (1977). *لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث الجزء الخامس القسم الاول*. بغداد.
49. الوهاب, عبد. الرزاق. (1935). *كربلاء في التاريخ*. بغداد: مطبعة الشعب.
50. ايرلاند, فليب. ويرلاند. (1949). *العراق دراسة في تطوره السياسي*. ج. الخياط. (Trans. بيروت: دار البيضاء).
51. باحثين, مجموعة. (2010). *الشيخ عبد الكريم الجزائري ودوره الريادي في الاصلاح والجهاد ج. 2*. النجف: دار الضياء.

52. ذويب, منتهى. علوان. (1995). برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1923 - 1864م. رسالة ماجستير. بغداد: كلية الاداب جامعة بغداد.
 53. شلال, احمد, شنين. (2014). الشيخ عبد الكريم الجزائري ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث والمعاصر -1872 . 1963 رسالة ماجستير غير منشورة. واسط.
 54. عقيقي, نجيب. (1964). المستشرقون ج. 2. القاهرة: دار المعارف.
 55. كمال الدين, محمد. علي. (1971). معلومات ومصادر في الثورة العراقية الكبرى (1920ت. ع. الخاقاني (Ed.), بغداد : دار البيان -مطبعة التضامن.
 56. لورمير, جون. جوردن. (1969). دليل الخليج الفارسي القسم الجغرافي الجزء الثاني. قطر.
 57. لونكريك, ستيفن. هاسلي. (1988). العراق الحديث من سنة -1900الى سنة 1950. بغداد: الفجر للنشر والتوزيع.
 58. مفرّج, فؤاد. (1933). رسالة في الانتداب. بيروت: مطبعة صادر.
 59. ويلسون, ارنولد. (1971). الثورة العراقية (Vol. الاولى). ج. الخياط (Trans.), كاليفورنيا.
- واثارها الاقتصادية على انكلترا ومستعمراتها (1663-1661-1650)قوانين الملاحة الانكليزية. (2025). داود. سهاد, سلمان
مجلة لارك. الجزء الاول 3 العدد 17 المجلد

<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss3.567>

الكتب الاجنبية:

61-Lyell, T. R. (1923). *The ins and outs of Mesopotamia*. London: A.M philpot ltd.